الفساد الإداري والمالي في مصر في عصر دولة المماليك البحرية (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م)

أ.م.د.عبد الخالق خميس علي
جامعة ديالى- كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم التاريخ
abd_ulkhaliq2000@yahoo.com

(الكلمة المفتاح: المماليك)

الملخص

إنَّ الفساد والرشوة مرض متأصل في نفوس عدد من البشر ، بدليل قِدَمه ووجوده في عصور قديمة وبقي مستمراً وسيستمر ، فضلاً عن وجود نواهٍ وتحذير ومنع ووعيد في التعاليم السماوية كافة، فقد عُرف وانتشر في أمم سابقة، بل لا تخلو منه أية دولة أو مملكة أو سلطنة وعلى مستويات متباينة، ومع وجود تشريعات دينية سماوية أو وضعية تنهى وتحذر من القيام بذلك، إلا أنَّ الرشوة وبذل الأموال لنيل المكاسب والوظائف قد شاع في مؤسسات العديد من الدول والممالك، ومنها موضوع بحثنا، دولة المماليك البحرية التي تعد إحدى الدول المهمة في التاريخ الإسلامي نظراً للدور الذي قامت به على مستوى مواجهة الأخطار الخارجية والتصدي لها وإيقافها، كالغزو المغولي والعدوان الصليبي، فضلاً عن التطور العلمي في مجال التأليف التاريخي والأدبي واللغوي الذي شهده عصر هذه الدولة.

وعلى الرغم مما شهدته دولة المماليك البحرية من انجازات وتطورات على الاصعدة كافة الا انها شهدت على مدى تاريخ دولتيها، البحرية (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م)، والبرجية/الجراكسة (٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨٢-١٥١٧م)، الذي امتد لأكثر من قرنين ونصف القرن من الزمان، ظهور الرشوة وتناميها في أغلب مؤسساتها الإدارية والمالية والعسكرية، وزادت في عهد الدولة الثانية إلى أضعاف ما كانت عليه أيام الدولة الأولى (البحرية).

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تعد الدراسات ذات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من المواضيع المهمة التي لم تنل ذلك الاهتمام من لدن الباحثين، على الرغم من أنها من الجوانب التي تستحق البحث والتحليل، كونها على مساس بالحياة السياسية، ومن هذه الدراسات موضوع الرشوة الذي عُرف وانتشر في أمم سابقة، بل لا تخلو منه أية دولة أو مملكة أو سلطنة وعلى مستويات متباينة، ومع وجود تشريعات دينية سماوية أو وضعية تنهى وتحذر من القيام بذلك، إلا أن الرشوة وبذل الأموال لنيل المكاسب والوظائف قد شاع في مؤسسات العديد من الدول والممالك، ومنها موضوع بحثنا، دولة المماليك البحرية التي تعد إحدى الدول المهمة في التاريخ الإسلامي نظراً للدور الذي قامت به على مستوى مواجهة الأخطار الخارجية والتصدي لها وإيقافها، كالغزو المغولي والعدوان الصليبي، فضلاً عن التطور العلمي في مجال التأليف التاريخي والأدبي واللغوي الذي شهده عصر هذه الدولة. ولكن على الرغم من ذلك فقد شهدت هذه الدولة على مدى تاريخ دولتيها، البحرية (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م)، والبرجية/الجراكسة (٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨٢-١٥١٧م)، الذي امتد لأكثر من قرنين ونصف القرن من الزمان، شهدت ظهور الرشوة وتناميها في أغلب مؤسساتها الإدارية والمالية والعسكرية، وزادت في عهد الدولة الثانية إلى أضعاف ما كانت عليه أيام الدولة الأولى (البحرية).

لذا سيتناول هذا البحث الفساد الإداري والمالي في مؤسسات دولة المماليك البحرية ومرافقها في مصر، ابتداءً من السلطنة والسلاطين إلى الوظائف الإدارية والديوانية وما يتبعها، ثم المؤسسة العسكرية وما شهدته وظائفها من فساد ورشوة وبذل، ونطاق البحث سيتضمن أولاً مدخلاً أو تمهيداً للحديث عن موقف الشريعة الاسلامية من الرشوة والفساد، أما المبحث الأول فسيكون بعنوان (السلطنة المملوكية والفساد الإداري والمالي)، ويتناول مدى علاقة هذه السلطنة بالفساد سواءً أكان سلباً

أم إيجاباً، والمبحث الثاني بعنوان (الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الإدارية والمالية)، أي ما كان يطلق عليه في حينها بالوظائف الديوانية، أو (أرباب الأقلام)، أي الوظائف المدنية، والمبحث الثالث بعنوان (الفساد في المؤسسة العسكرية)، إذ تنوعت الوظائف والدرجات العسكرية وتعددت في تاريخ هذه الدولة. وأخيراً الخاتمة وتتضمن أبرز نتائج البحث، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

ومن أهم المصادر التي اعتمدها البحث، هي كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك لتقي الدين المقريزي، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي، وتاريخ الإسلام للذهبي، والوافي بالوفيات للصفدي، والبداية والنهاية لابن كثير والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني وغيرها.

مدخل : الرشوة /لغة- اصطلاحاً..... نظرة الشريعة الاسلامية

يعد الفساد الإداري أو ما يعُرف بـ(الرشوة) من الأمراض الخطيرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً، على المجتمع ككل، نظراً لما له من نتائج وخيمة وآثار سلبية وسيئة على مؤسسات الدول والممالك ومفاصلها، إذ أنه ينخر فيها ببطء حتى تنهار كلياً، ولها تأثيرها وأثرها السيء بشكل أساس، وذات وقع مباشر على طبقات المجتمع المختلفة بما يصيبها من عوز وفقر وفاقة في حالة انتشار وتنامي هذه الظاهرة الخطيرة والسيئة.

و(الرشوة) لغة تعني : الجعل ، والجمع رشى، ورشاه يرشوه رشواً، أي أعطاه الرشوة، ورشا رشوة ، وارتشى منه رشوة ، أي أخذها منه ، والرشوة مأخوذة من: رشا الفرخ إذا مَدَّ رأسه إلى أمه لتزقه (تطعمه)[١].

وبمرور الوقت استُعملت الى جانب مصطلح (الرشوة) مصطلحات أخرى تدل عليها كـ(البذل[٢])[٣] ، و(البرطيل[٤])[٥] الذي عُرف وشاع في العصر المملوكي بشكل خاص.

عُرفت الرشوة في العصور القديمة التي سبقت الإسلام ، ووردت النواهي والمنع عنها للذين يُقدِمون عليها ، منها مثلاً ما أوصى به الله تعالى بني إسرائيل على لسان نبي الله موسى عليه السلام ، على شكل نواهٍ أو أوامر عديدة تخص جوانب الحياة العديدة ، فمما ورد ما يخص التحذير من الرشوة : " ... إذا قضيتم بين اثنين فاعدلوا، ولا تأخذوا الرِشا [جمع الرشوة]، فإن الرشوة تعمي عيون الحكام... "(١) ، كما ورد في بعض أسفار التوراة أنَّ " الرشوة أخذُها يُطمس البصر ويطبع القلب "(٢).

كما عُرفت الرشوة وانتشرت في جوانب عديدة من مؤسسات الدولة العربية الإسلامية في العصور الإسلامية المتعاقبة ، على الرغم من النهي المتعدد عنها وعقوبة ومكانة مرتكبها في الشريعة الإسلامية ، سواء كان ذلك في الحياة الدنيا أو الآخرة ، فمما ورد في القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف و أقوال الأئمة والعلماء والخلفاء والصالحين والفقهاء وولاة الأمر ، فمما ورد في القرآن الكريم من آيات كريمة تدل بمعناها العام النهي عن الفساد والإفساد ، أو أكل الأموال بصورة غير شرعية ، قوله تعالى : {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}(٨) ، وقوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا}(٩) ، وأيضاً قوله تعالى : {وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ}(١٠) ، وقوله تعالى : {وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}(١١) ، إذ ذكر بعض العلماء أن السُحت هو الرشوة في الحكم(١٢)

أما في الحديث النبوي الشريف فقد أوردت كتب الصحاح والسنن والحديث أقوالاً للرسول الكريم (ص) تنهى عن الرشوة وتحذر وتُوعد مرتكبها بالعقوبة واللعن، فقال: " لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم "(١٣) ، كما أن هناك أحاديث نبوية شريفة قريبة من معنى الحديث أعلاه، منها: " الراشي والمرتشي في النار "(١٤) و " لعن الله الآكل والمُطعم

الرشوة "[١٥] ، وفي سبيل التفريق بين الهدية والرشوة أوضح الرسول الكريم (ص) هذا الأمر من خلال قول صريح وواضح: " هدايا العمال غلول [خيانة] "[١٦] .

المبحث الأول

السلطنة المملوكية والفساد الإداري والمالي

تعد دولة المماليك البحرية امتداد لما سبقها من دول وإمارات إسلامية، ولاسيما الدولة الأيوبية (٥٦٩-٦٤٨هـ/١١٧٣-١٢٥٠م) ، التي تعد دولة المماليك امتداداً طبيعياً لها ، إذ ورثت نظامها السياسي والإداري والعسكري، ومما هو معروف لدى الباحثين إنَّ دولة المماليك لم يستمر النظام الوراثي في حكم سلاطينها ، أو لم يكن ذا صورة واضحة ، بل كان شعار (البقاء للأقوى) يكاد يكون هو السائد ، فأقوى الأمراء وأشدهم بأساً وبطشاً ، وأكثرهم عدداً من المماليك هو من يتولى حكم هذه الدولة نظراً لما شهدته من اضطرابات سياسية وعسكرية وتهديدات خارجية منذ بداية تأسيسها ، ولاسيما التهديدين الصليبي الموروث عن سابقتها الدولة الأيوبية، والمغولي الذي تزامن وصوله للعراق والشام مع مرحلة تأسيس دولة المماليك البحرية .

وقد وصف المؤرخون الأحوال العامة المضطربة حينذاك، وهي تدل وتثبت ما ذكرناه أعلاه، فقد وصف مؤرخ شامي تلك الأحوال في أيام سنة ٦٥٥هـ/١٢٥٧م في دمشق خاصة والشام عامة بقوله: " ... وجدتها وقد صوَّح [يبس] واديها، وخلا من الأنيس ناديها، وارتفعت عنها البركات، وأحيط بها الظلم والظلمات، والأسواق كاسدة، والرعايا فاسدة ... وظهرت الخيانات ... وعلت المنكرات، وأُحدث من الرسوم ما لم يُعهَد، وحملوا أثقالاً مع أثقالهم، إن استغاثوا بالملك أجابهم بالضرب والرد ، وإن استنجدوا بالوزير عاملهم بالإعراض والصد ، وإن سألوا الحاجب طلب الرشا [الرشوة] بلا حمد ... "[١٧] .

وهذا لا يعني أن مصر كانت بمعزل عن هذا الوصف لأحوال الشام ، كون هذين الإقليمين مترابطين سياسياً وجغرافياً وديموغرافياً واقتصادياً منذ العصور القديمة مروراً بالعصور الإسلامية والى العصور الحديثة.

وكان للسلطنة المملوكية بحسب ما تذكره المصادر دور في مسألة الرشوة سواء كان سلبياً مثل وجودها على مستويات متعددة، أو ايجابياً من ناحية معالجتها ومحاربتها ومعاقبة من يقوم بها .

وذكرت مصادر العصر المملوكي وجود حالات فساد ورشوة على مستوى السلطنة وبقية الأمراء المماليك ، ففي عهد السلطان العادل كتبغا (٦٩٤-٦٩٦هـ/١٢٩٤-١٢٩٦م) ، كان الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلي (ت٧١١هـ/١٣١٢م) قد انتشرت وكثرت مظالمه على غالبية العامة، ويسانده في ذلك حاشية السلطان ومماليكه، ومن مظالمهم اخذ الأموال والبراطيل من الناس[١٨].

وفي عهد سلطنة الناصر محمد بن قلاوون وعلى الرغم من إشادة بعض مصادر العصر به وبعدله، وعدم ظلمه الرعية ومحاربته للفساد والرشوة[١٩]، إلا أن عهده أيضاً شهد أنواعاً من الرشوة والبذل والبرطيل، ففي أيام سلطنته الثانية (٦٩٨-٧٠٨هـ/١٢٩٩-١٣٠٨م) حصل لوالي الجيزة المدعو ناصر الدين خلاف مع النصارى سنة ٧٠١هـ/١٣٠١م، فرُفع الأمر إلى القضاء الذي حكم للنصارى ضده، لكنه دفع رشوة مقدارها ثلاثمئة ألف دينار إلى السلطنة – لا تذكر المصادر لمن بالذات – لكي يتم تسليم هؤلاء النصارى إليه، فتم له ما أراد ، فبدأ بالتضييق عليهم وساومهم على حريتهم مقابل دفعهم أموالاً طائلة، بدليل انه تمكن بهذه الأموال من البذل والرشوة بها أن يحصل على منصب الوزارة سنة ٧٠٣هـ/١٣٠٣م[٢٠]، والأكثر من ذلك ان المصادر التي تحدثت عن عدل الناصر محمد ومحاربته الفساد والرشوة، هي التي اتهمته بأخذ الرشوة ممن يتولون الوظائف، فيذكر ابن كثير أنه أيام سلطنة الناصر محمد قلاوون الثالثة (٧٠٩-٧٤١هـ/١٣١٠-١٣٤١م) تولى القاضي بدر الدين بن الحداد (ت٧١٤هـ/١٣١٤م) حسبة مدينة دمشق سنة ٧١٤هـ/١٣١٤م، فعمل على شراء خيل للسلطان الناصر محمد ليقدمها إليه على أنها هدية على ذلك المنصب[٢١] ، وقريب من هذا المعنى وفي نحوه أن نجم الدين محمود بن علي بن شروين المعروف بـ(وزير بغداد) رحل من بغداد إلى القاهرة في عهد الناصر محمد ، وحين دخوله على السلطان قبَّل الأرض بين يديه ، ووضع بيد الأخير (حجر بلخش)[٢٢] يزن أربعون درهماً ، وقُدِّر ثمنه بمئتي ألف درهم، فاهتم به السلطان ومنحه مناصب رفيعة منها الوزارة[٢٣].

وكان السلطان الناصر أحمد بن الناصر محمد (٧٤٢-٧٤٣هـ/١٣٤٢-١٣٤٣م)، ذا سيرة سيئة، وانتشرت الرشوة في عهده وأخذ الأمراء المقربون منه البراطيل من الذين تولوا مناصب مهمة وعديدة بهذه الطريقة ، وهم من غير الكفوئين ولا من ذوي المعرفة والخبرة[٢٤] .

وكذا الحال في عهد خليفته السلطان الصالح إسماعيل بن الناصر محمد (٧٤٣-٧٤٦هـ/ ١٣٤٣-١٣٤٥م)، فقد عمَّ الفساد وشاع في مفاصل عديدة من الدولة ، لتتدخل الخدم والنساء والجواري في شؤون الحكم وغلبتهم على هذا السلطان ، حتى أن مسألة تقديم الناس الهدايا (الرشاوى) للسلطان لنيل المكاسب وقضاء الحوائج أصبحت من الأمور الشائعة والمتعارف عليها في عهده[٢٥] .

وعلى الرغم من قصر مدة حكم السلطان الكامل شعبان بن الناصر محمد (٧٤٦-٧٤٧هـ/١٣٤٥-١٣٤٦م) ، فقد انتشرت وعمَّت ظاهرة الرشوة والبذل ، منها أن هذا السلطان قام ببيع اقطاعات عديدة عن طريق من يبذل أكثر ، حتى أن بعضاً من هذه الاقطاعات كانت تُمنح ولا يزال صاحبها السابق على قيد الحياة ، وأحدث ديواناً خاصاً لذلك عُرف بـ(ديوان البذل)[٢٦] ، حتى وصفه أحد مؤرخي مصر بقوله : " كان من أشر الملوك ظلماً وعسفاً وفسقاً ، وفي أيامه – مع قصر مدته – خربت بلاد كثيرة لشغفه باللهو وعكوفه على معاقرة الخمور ، وسماع الأغاني وبيع الاقطاعات بالبذل ، وكذلك الولايات ... "[٢٧] .

وفي عهد سلطنة السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد الأولى (٧٤٨-٧٥٢هـ/١٣٤٧-١٣٥١م)، عمَّت الرشوة وبذل الأموال لأصحاب السلطة بشكل شبه علني ، حتى أن الناس قصدوا باب الوزير منجك اليوسفي للسعي في الوظائف بالأموال ، فلم يرد أحداً ، حتى كثر طعن الأمراء فيه بسبب ذلك بحسب قول المقريزي[٢٨] .

أما في عهد السلطان الأشرف شعبان بن الحسين بن الناصر محمد (٧٦٤-٧٧٨هـ/١٣٦٣-١٣٧٧م) ، فحاله مثل حال سابقيه ممن ذكرناهم ، إذ كان له ميل إلى قبول البذل المقدم إليه وتقاضي الرشوة ، فتذكر روايات مؤرخي العصر إن أحد تجار مصر ويدعى ناصر الدين محمد بن مسلم (ت٧٧٦هـ/١٣٧٥م) سافر إلى مدينة قوص (في صعيد مصر) سنة ٧٧٠هـ/١٣٦٩م لاستلام بضاعة له وصلته من الهند ، فقام ابنه

المدعو نور الدين علي باستغلال فرصة غياب والده التاجر فأشاع خبر وفاته بين النـــاس وعقد مجلس عزاء لتوكيد ادعائه ، ثم اتجه إلى السلطان ورشاه بمبلغ خمسين ألف دينـــار ليمكِّنه من السيطرة على أملاك أبيه ، فكان له ما أراد ، حتى استعظم الناس هذا الفعـــل ووصفوه بأنه من شنيع ما وقع[٢٩] ، كما كان هذا السلطان يولي نيابات السلطنة لمن يبذل له أموالاً أكثر، ففي سنة ٧٧٥هـ/١٣٧٣م تولى الأمير سيف الدين بيدمر نيابة حلب بعد أن قدَّم إلى هذا السلطان أموالاً كثيرة وهدايا نفيسة[٣٠].

من كل ما مر ذكره من روايات وأحداث تاريخية تتعلق بانتشـــار وتنـــامي ظـــاهرة الرشوة والبذل والبرطيل على مستوى السلطة الحاكمة سواء أكانوا سلاطين أم أمـــراء أم غيرهم ، وهي بكل تأكيد ظاهرة خطيرة أدت إلى تفكك الدولة شيئاً فشيئاً ، حتى انتهـــت بسقوطها على أيدي المماليك الجراكسة (البرجية) سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م ، وكان الفســـاد الإداري والمالي سبباً مهماً من أسباب سقوطها بدون أدنى شك ، ولعل من أسباب انتشار الرشوة والبذل هو أنَّ الوصول إلى السلطة وسدة الحكم ، لم يكن طبيعياً أي بالوراثـــة أو الانتقال السلمي لها من سلطان إلى أخر ، وإنما – على الأغلب – تعتمد على قوة السلطان وأتباعه ومماليكه ومدى امتداد نفوذهم وسطوتهم ، وهذا واضح من خلال تتبّع سير هؤلاء السلاطين وكيفية وصولهم إلى السلطنة ، فهذا كله ولَّد بمرور الوقت فئة مـــن الســـلطان نفسه وأمرائه ومماليكه يكون هدفهم الحصول على المال بكل وسيلة، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يقومون بمنح المناصب والوظائف إلى من يبذل أكثر ليكوّنوا قاعـــدة مؤيـــدة لأعمالهم وسلوكياتهم التي هي في النهاية تخدم مصالحهم الخاصة وليست المصالح العامة بطبيعة الحال ، والهدف من كل ذلك هو أن يكونوا بمواقع ومراكز قوية سياسياً وماديـــاً لمواجهة المنافسين لهم على السلطة والحكم ، وتجسدت مثل هذه السلوكيات فـــي خلفـــاء الناصر محمد بن قلاوون بشكل أوضح ، إذ تسنَّم عرش السلطة المملوكية منذ وفاته سنة ٧٤١هـ/١٣٤١م لغاية سقوط دولة المماليك البحرية سنه ٧٨٤هـ/١٣٨٢م، اثنا عشـــر سلطاناً من أبناء وأحفاد الناصر محمد من المتصارعين عليها ، وهذا يفسر ما ذهبنا إليـــه من شدة الصراع على السلطة ، فقد تولاها بعضهم لمدة أشهر معدودة ، ليأتي سلطان آخر ويبعد من سبقه حتى وان اضطر إلى استعمال القوة ، ويصادر أملاكه وأمواله ، فضـــلاً عن ذلك اتسم بعض من هؤلاء السلاطين بالضعف وعدم القدرة على قيادة دفـــة الحكـــم

والسلطة وانشغلوا بإشباع ملذاتهم وشهواتهم ، مما هيأ فئات ومتنفذين في حاشية السلطان سواء كانوا أمراء أو جواري أو غيرهم لفرض سيطرتهم على شؤون الحكم والإدارة ، ومن ثم يحصل التنافس فيما بينهم ، ففي هذه الحالة ستظهر أمراض الحكم والسياسة والإدارة وعلى رأسها الفساد الإداري والمالي عند أرفع جهة حاكمة في الدولة، ألا وهي جهة السلطنة المملوكية.

والدليل على ما قلناه هو ما ذكره المؤرخ المصري ابن تغري بردي حينما وصف خلفاء الناصر محمد بن قلاوون بضعف الشخصية وتسلط الأمراء على مقدراتهم ومقدرات السلطنة ، فقد عاب على هؤلاء السلاطين انغماسهم وتلقيهم البذل والرشوة ، ووَصَفَ المتسلطين على السلطان من الأمراء والحاشية بأنهم هم السلطان الحقيقي والفعلي، أما من اسمه سلطان فيكون تابعاً لهم ويتصرف بأوامرهم ، وعزا ذلك إلى قصر الإدراك وعدم المعرفة ، وعاب على هؤلاء أيضاً أنهم يتركون الأموال الكثيرة والأسباب التي يحصل منها على تلك الأموال الطائلة ويلتجئون إلى هذا النزر اليسير القبيح الشنيع (يقصد البذل والرشوة) الذي لا يرتضيه من له أدنى همة ومروءة ، وهو الأخذ ممن يريدون توليتهم في المناصب بأنواعها، وهذا وإن تكرر في السنة الواحدة فهو شيء قليل يمكن تعويضه من أدنى الموارد من التي ليس في الحسبان من جهات وأعمال مصر(٣١).

المبحث الثاني

الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الإدارية والمالية

تعددت وتنوعت المؤسسات الإدارية والمالية في عصر دولة المماليك، وقد يكون هذا التعدد والتنوع واحداً من أسباب تفشي الفساد فيها، فضلاً عن تداخل صلاحياتها الواحدة مع الأخرى، مما يؤدي إلى التنافس على كسب المصالح الذاتية وتحقيقها بأي صورة كانت

وتقف الوزارة في مقدمة هذه المؤسسات على الرغم من تفاوت أهميتها من عهد سلطان إلى آخر، فواحد يمنح الوزير صلاحيات عديدة ، فيما الآخر يسحبها منه ، بل

يصل الأمر أحياناً إلى إلغاء الوزارة مثلما حدث أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأيام السلطانين الناصر حسن والأشرف شعبان[٣٢]، بحيث وزِّعت صلاحيات الوزير إلى كل من ناظر المال[٣٣] ، وناظر الخاص[٣٤] ، وكاتب السر[٣٥].

ومع هذا فكان للوزارة أهمية أيام بقية السلاطين وحصل تنافس على توليها من فئات مختلفة من المجتمع، يتولاها من يدفع او يبذل أموالاً أكثر من غيره ، وبدورهم حينما يستقرون في منصب الوزارة يعملون على تحصيل الأموال التي بذلوها، وبأي صورة كانت، فهذا وزير السلطان المعز أيبك (٦٤٨-٦٥٥هـ/١٢٥٠-١٢٥٧م) المدعو الأسعد شرف الدين هبة الله بن صاعد الفائزي الاسلمي[٣٦] (ت٦٥٥هـ/١٢٥٧م)، فرض سنة ٦٥٠هـ/١٢٥٢م كثيراً من الضرائب والإتاوات على عامة الناس وصادر أملاك بعضهم ، كما شملت إجراءاته هذه الذميين أيضاً، فأخذ الجزية منهم مضاعفة، ولكن كل هذه الأموال بدورها أصبحت من حصة السلطنة المملوكية، إذ بعد توجيه التهم إلى هذا الوزير بإجراءاته التعسفية المارة الذكر ، عُزل عن منصبه وصودرت أمواله وكل ما يملك ، وأُلقي القبض عليه وقُتِلَ بأمر السلطان[٣٧].

يلاحظ من خلال الرواية المارة الذكر أنَّ هذا الوزير وأمثاله هم أشبه ما يكونون بأداة بيد السلطنة تستعملهم لقضاء حوائجها ثم حين تنتهي منها ، تتهمهم بالخيانة والتعسف وظلم الرعية وعدم أداء الأمانة ، وفي الوقت نفسه أصبحت الأموال التي استوفاها الوزراء من حصة السلطنة، فضلاً عن أنها تتخذ من ذلك حجة للتخلص منهم، لأنه بهذه الأموال أصبح للوزراء بطانة وحاشية فتخاف السلطة من تعاظم نفوذ هؤلاء ولو تركتهم لأمست غير قادرة على الوقوف بوجههم ، ومن ثم تظهر السلطنة أمام العامة من الناس بأنها حريصة على مصالحهم، ويصب العامة جام غضبهم على الوزير ويعدونه السبب الأول والأخير في كل ما حصل لهم ، فقد حصل هذا مع الوزير أعلاه، حتى قيل فيه[٣٨]:

لعن الله صاعداً وأباه فصاعدا

وبنيه فنازلاً واحداً ثم واحدا

كما اتُهم وزير السلطان سيف الدين قطز(٦٥٧-٦٥٨هـ/١٢٥٩-١٢٦٠م) المدعو بدر الدين يوسف بن الحسن الكردي السنجاري (ت٦٦٣هـ/١٢٦٥م) بالظلم وأخذ الرشوة[٣٩].

ويبدو أنَّ ظاهرة الرشوة لم تنته ولم توضع لها الحلول الناجعة للقضاء عليها و تحجيمها ، بل نراها تتطور وتتنامى من عهد لآخر ، فالوزير مغلطاي الجمالي (ت٧٣٠هـ/١٣٣٠م) اتهمته المصادر بأخذ البرطيل على الولاية والعزل[٤٠]، أي حينما يريد شخص ما تولي وظيفة ما فبإمكانه دفع رشوة لهذا الوزير فيتم تعيينه ، أما العزل هو إن كان هنالك منافس ما لمنصب من المناصب فيتمكن إذا ما بذل أموالاً أكثر من غيره فيتم عزل صاحب المنصب ليولّى هو مكانه.

وفي هذا الإطار تقلد منجك اليوسفي الوزارة لمرتين في عهد السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد، إذ كان يبيع المناصب بالبذل ، ورحل إليه (في مصر) كثير من أهل دمشق والشام لأجل ذلك[٤١].

والملاحظ أنَّ هناك نوع من الموافقة غير المباشرة من لدن السلطنة المملوكية على ما يقوم به هؤلاء الوزراء من إجراءات تصب في خانة الرشوة والفساد الإداري، وربما يعود ذلك إلى أمرين ، الأول : إنَّ عائدية هذه الأموال بشتى الأحوال ستكون إلى السلطنة المملوكية، فيغدو هؤلاء الوزراء مجرد واجهة أمام الناس، وحينها تُتَّخذ – عقب اتهامهم – إجراءات عقابية بحقهم، على رأسها مصادرة كل ما يملكونه هم وحاشيتهم وأتباعهم، والأمر الآخر هو أن السلطنة تجعل مما يقوم به الوزراء ذريعة لإقصائهم متى ما شاءت ذلك، لاسيما بعد إحساسها بازدياد نفوذه وخطره هو وأتباعه، فتتخلص منه بطريقة شرعية وقانونية بحجة تجاوزه على العامة وأكل أموالهم وما شابهها من تهم، وقد تكررت مثل هذه الإجراءات بحق الوزراء ، كما ذكرت ذلك بعض المصادر[٤٢].

وقد بلغ الحال ببعض الوزراء إلى أنَّ الدولة تُقرر عليهم مبالغ طائلة بعد عزلهم وسجنهم ، بل عليهم أن يدفعوا مثلها ليُطلق سراحهم ، حتى إن بعضهم باع كل ما يملك ، وقد يستدين ليؤدي ما ترتب عليه ، وهذا ما حصل للوزير كريم الدين بن الغنام سنة ٧٧٦هـ/١٣٧٥م[٤٣] ، وكذا الحال مع الوزير كريم الدين بن الرويهب الذي تولى الوزارة سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٦م، بعد عزله منها بعد أكثر من عام على توليته[٤٤].

أما الوظيفة الإدارية الثانية في تسلسل الوظائف الديوانية في عصر المماليك هي (كتابة السر)، ولم تورد لنا المصادر أن فساداً ما قد شابها في عصر المماليك البحرية، ماعدا إشارة ابن حجر العسقلاني إلى حصول بذل عليها سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م، حينما

ذكر أن شخصاً يدعى ابن نبهان هرب من هذه الوظيفة لعدم قدرته على الوفاء بما بـذل من أموال التزم بها ليتولى هذا المنصب[٤٥].

أما وظيفة (ناظر الخاص) فقد كانت في المرتبة الثالثة من الوظائف الديوانية ، وتـم استحداثها في عهد الناصر محمد حينما ألغى الـوزارة سـنة ٧٢٣هـ/١٣٢٣م ووزَّع صلاحياتها ومهامها بين ناظر المال وناظر الخاص وكاتب السر، كما أشرنا إليها سابقاً ، وكان من صلاحيات ناظر الخاص تعيين المباشرين ، وعلاقته وطيدة بالسلطان ، ويمكنه الدخول عليه في مجلسه والى قصوره وأملاكه[٤٦].

وأول من تولى هذا المنصب في عهد الناصر محمد هو كريم الدين عبد الكريم بن هبة الله بن السديد الكبير المسلماني (ت٧٢٤هـ/١٣٢٤م) ، ونظراً للحظوة التي يتمتـع بهـا ناظر الخاص كما ذكرنا أعلاه ، فقد نال هذا الشخص مكانة كبيرة بين موظفي الدولـة ، وتقرب البعض إليه، وبعثوا له بالهدايا، بحيث أن الثروة والأملاك التي أُحصيت لديه بعد إقصائه عن منصبه وعزله وإلقاء القبض عليه وسجنه ثم موته في سجنه ، بلغت مقاديرها مئات الآلاف من الدنانير الذهبية من أراضٍ وضياع ودور وذهب ومعادن ثمينة أخـرى وما إلى ذلك[٤٧]، مع العلم إنَّ توليه لهذا المنصب لم يتجاوز العام الواحد، فهذا يدل علـى انه جمع كل تلك الأموال بطرق غير شرعية كالبذل والرشوة.

وفي هذا الاتجاه أشارت المصادر أيضاً إلى حالة المدعو (جمال الكفاة) ناظر الخاص أيام السلطان الصالح إسماعيل، إذ أن أحد الأمراء المماليك ويدعى أرغون العلائي مـنح لبعض أصحابه إقطاعاً ، إلا أن جمال الكفاة – بحكم مسؤوليته على هكذا أعمال – رفض ذلك بداعي إنَّ هذا الإقطاع قد تم منحه لشخص آخر، فغضب العلائي من ذلك ، مما دعا الأخير إلى إرسال كاتبه إلى ناظر الخاص هذا ومعه حياصة (حزام) من الذهب قائلاً له: " أنت ما بقيت تعطي شيئاً إلا ببرطيل، وهذه الحياصة برطيلك، خذها واقضِ شغل هـذا الرجل "[٤٨] ، كما إن هذا الناظر ذاته صدر أمر عزله سنة ٧٤٣هـ/١٣٤٣م، إلا انه رشا نائب السلطنة آقسنقر السلاري بمبلغ مئة ألف دينار كما يقول المقريزي، الذي أضاف انه حملها شيئاً بعد شيء ثم أُعفي عما بقي منها، ولم يذكر سبباً لذلك[٤٩].

والملاحظ أن مسألة بذل ناظر الخاص للأموال في مقابل الاستمرار بوظيفته ومنصبه أصبح أمراً مألوفاً ، إذ يجدد السلطان مرسوم توليته وتعيينه ، مثلما حصل سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٧م لشمس الدين عبد الله المقسي فاستمر بوظيفته بعد بذله أموالاً طائلة[٥٠].

أما المؤسسة المهمة الأخرى التي شهدت فساداً فهي القضاء ، على الرغم من أنه لا يمكن القول أنها وظيفة إدارية صرفة، إنما هي وظيفة دينية – إدارية في آن معاً، فهذه المؤسسة ذات أهمية بالغة لأثرها وتأثيرها على مناحي الحياة كافة ، ويمكن القول انه إذا ما صلح القضاء صلح ما سواه – إذا جاز التعبير–، وشهد عصر المماليك حالات فساد وبذل ورشوة في هذه المؤسسة، سواء ممن يبذل الأموال لأجل توليها، أو من يتقاضى الرشوة لأجل حسم قضايا بشكل غير شرعي أو قانوني.

ومورست الرشوة في القضاء منذ بدايات دولة المماليك البحرية، فهذا القاضي بدر الدين الكردي السنجاري الشافعي (ت٦٦٣هـ/١٢٦٥م)، الذي سبق وان تولى الوزارة أيام السلطان قطز" ... وتولى قضاء مصر مراراً وكانت له سيرة معروفة من أخذ الرشا من قضاة الأطراف والشهود والمتحاكمين "[٥١].

والوظيفة الأهم في النظام القضائي الإسلامي عامة، والمملوكي خاصة، هي (قاضي القضاة)، إذ هو منصب رفيع كان لصاحبه حق الجلوس بالحضرة السلطانية ، والقيام بالأمور الشرعية ، ويفصل بين المتخاصمين ويعيِّن القضاة، فضلاً عن صلاحيات ومهمات عديدة أخرى ، وفي عهد السلطان الظاهر بيبرس (٦٥٨-٦٧٦هـ/١٢٦٠-١٢٧٧م) وبالتحديد سنة ٦٦٣هـ/١٢٦٥م ، تم تعيين أربعة قضاة للمذاهب السنية الأربعة[٥٢]، فهذا منصب له أهميته وصلاحياته فلابد وان ينشط البذل والبرطلة من أجل الحصول عليه ، مع وجوب أن نذكر إن البذل عليه أيام المماليك البحرية كان قليلاً جداً قياساً بما بُذلَ عليه أيام دولة المماليك الجراكسة، إذ حفلت المصادر بذكر ذلك.

لقد أشارت المصادر إلى أنَّ بعض قضاة قضاء الشافعية[٥٣]، وصلوا إلى مناصبهم عن طريق البذل كبدر الدين الكردي السنجاري[٥٤]، وبدر الدين محمد بن أبي البقاء سنة ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م[٥٥]، أما عن قضاء قضاة المالكية فأول إشارة إلى تولي هذا المنصب بالبذل كانت سنة ٧٨٢هـ/١٣٨٠م، حينما حاولت السلطنة عزل متوليه علم الدين سليمان

البساطي المالكي عن منصبه هذا ، إلا انه بذل أموالاً للسلطنة مقابل استمراره في عمله فتم له ما أراد[٥٦] .

أما قضاة القضاة الحنفية والحنابلة فلم ترد إشارات إلى بذلهم للأموال أو تلقي الرشوة في عصر دولة المماليك البحرية ، إلا أن مثل هذا الشيء ظهر جلياً أيام دولة المماليك الجراكسة.

وشهدت مدن مصر الأخرى أحداثاً مشابهة في مسألة كيفية تولي القضاء ، إذ تذكر المصادر أن فخر الدين بن مسكين تولى قضاء مدينة الإسكندرية ببذله خمسة وعشرين ألف درهم (تساوي ألف دينار ذهباً) أيام سلطنة الناصر محمد بن قلاوون[٥٧]، أما شمس الدين احمد بن السديد الأسنائي، فقد تولى قضاء مدينة قوص سنة ٧٠٤هـ/١٣٠٤م ببذله مئتي ألف درهم، وقيل ثمانون ألف[٥٨].

بطبيعة الحال هذه أموال كثيرة ، فلأجل تغطية هذه التكاليف المدفوعة بالبذل والرشوة ، ولأجل تعويضها ، لجأ قسم من القضاة إلى تأجير وظائفهم إلى نواب ، حتى أن أعدادهم تزايدت بشكل متسارع ، وغالبيتهم ليسوا من أهل الخبرة والكفاءة ، وإنما عُرفوا واتهموا بالجهل وسوء السيرة ، وفي سبيل الحد من هذه الظاهرة والتقليل من أعداد هؤلاء ، فقد أصدر بعض السلاطين المماليك ، كالناصر محمد بن قلاوون مراسيم تقلل من أعداد النواب، فصدر مرسوم سنة ٧٣١هـ/١٣٣١م يقضي بعزل نواب قضاء القضاة الأربعة في مصر الذين بلغ عددهم حينها خمسون[٥٩] ، وصدر مرسومان آخران سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٧م بخصوص عزل نواب القضاة الذين تمت توليتهم عن طريق بذل الأموال[٦٠].

وأدى بعض أبناء القضاة دور الوسيط بين آبائهم ومن يبذل الأموال لنيل منصب ما، مرتبط بمؤسسة القضاء ، فهذا محب الدين علي بن محمد ابن قاضي قضاة الشافعية بمصر تقي الدين محمد بن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ/١٣٠٢م)، كان يأخذ الأموال (أي ابنه محب الدين) ممن يسعى لنيل الوظائف عند أبيه[٦١]، وكذا الحال مع ابن القاضي احمد بن عمر المقدسي الذي عُرف عنه تقبل الرشوة ، فأدى ذلك إلى عزل السلطان الناصر محمد لهذا القاضي عن منصبه سنة ٧٣٨هـ/ ١٣٣٧م[٦٢].

أما (الحسبة) فكانت وظيفة مهمة أيضاً، إذ كان للمحتسب مجلس بالحضرة السلطانية، وقد وصلتها الرشوة والفساد أيضاً ، إلا أن الفساد الأكثر بروزاً فيها كان في عصر المماليك الجراكسة، ولا توجد إشارة إلى الفساد فيها في عصر المماليك البحرية إلا مرة واحدة فقط ، ففي سنة ٧٨٣هـ/١٣٨١م عُين صلاح الدين خليل بن عبد المعطي في حسبة مصر بدلاً عن سابقه، وذلك بمال بذله(٦٣).

مما مر ذكره يمكن القول أن الفساد الإداري والمالي كان متغلغلاً في مفاصل المؤسسات الإدارية والديوانية التي تعد من مقومات الدول المهمة والأساسية ، نظراً لما تمثله وتقوم به من دور أساس ومهم في تسيير شؤون الدولة المتعددة ، والملاحظ أنَّ الفساد انتشر فيها بسبب وجوده منذ عهود سابقة في مصر وغيرها ، ونظراً للتعقيد الإداري الذي كانت عليه المؤسسات الإدارية في دولة المماليك ، كل هذا ساعد على تفشي ظاهرة البذل والرشوة والفساد الذي كانت له نتائج سيئة كما هو معلوم ، فقد زاد من الآثار السيئة على الدولة والسلطنة والمجتمع ككل ، فمن ناحية السلطنة ، فقد زاد الفساد بمجيء أشخاص غير أكفاء ومن غير ذوي الخبرة والكفاءة ليتولوا مناصب ووظائف مهمة، وانعكس هذا بطبيعة الحال على عمل المؤسسات الإدارية والمالية فبدأ الضعف فيها شيئاً فشيئاً ، أما من ناحية المجتمع فالفساد أسهم بظهور طبقات المجتمع وتعددها ، فالطبقة العليا تزداد ثراءً على حساب الطبقة الدنيا التي تزداد فقراً كلما زاد غنى الطبقة العليا ، وذلك من خلال تولي هؤلاء للمناصب التي جاءت عن طريق البذل ، فهم والحالة هذه يقومون – بعد تولي المناصب – بتعويض ما بذلوه ، فيقع العبء في ذلك على الطبقات الفقيرة من السواد الأعظم من العامة الذين عاشوا حينذاك في فقر مدقع ، بل تكاد تكون معيشتهم حد الكفاف.

المبحث الثالث

الفساد في المؤسسة العسكرية

تعد المؤسسة العسكرية ذات أهمية بالغة في عصر دولة المماليك فقد ورثت هذا الاهتمام من سابقتها الدولة الأيوبية ذات النظام العسكري المتشعب الدرجات والمراتب ، وذلك لكون هاتين الدولتين واجهتا أخطاراً خارجية شبه مستمرة طوال تاريخيهما ، تمثلت في معارك وحروب عديدة ضد هذه الأخطار والاعتداءات ، فالدولة الأيوبية ذات تاريخ

حربي منذ بدايتها حتى نهايتها من خلال مواجهتها للحروب الصليبية ، وورثت هذا الدور منها دولة المماليك البحرية واستمرت في مواجهتها ، فضلاً عن ظهور عدو شرس جديد وصل خطره إلى المنطقة في مرحلة تأسيس دولة المماليك البحرية، ذلك هو الغزو المغولي ، واستمرت دولة المماليك بمواجهة هذين الخطرين في عهود أهم سلاطينها كقطز وبيبرس وقلاوون والناصر محمد.

كما ذكرنا فقد تعددت الوظائف والمناصب العسكرية ، ويعد السلطان المملوكي هو القائد الأعلى للجيش ويأتمر بأوامره مباشرة ، وبما أن الفساد والبذل والرشوة قد شمل مؤسسات عديدة في الدولة ، فإن المؤسسة العسكرية كانت واحدة منها.

من أولى الوظائف العسكرية في سلطنة المماليك هي نيابة السلطنة[٦٤]، إذ يعد نائب السلطنة ثاني شخصية مهمة بعد السلطان ، حتى وُصِفَ أحياناً بأنه سلطان مختصر أو ثاني، كونه يقوم مقام السلطان حين غيابه ، وله صلاحية الاشتراك معه في توزيع الاقطاعات وتعيين الموظفين[٦٥]، وبسبب هذه الصلاحيات والمكانة لنائب السلطنة نظر السلاطين إليه بعين الحذر والريبة ، فعملوا على إضعافه في بعض الأحيان[٦٦].

لم تشر المصادر إلى أن هناك من وصل إلى هذا المنصب عن طريق بذل الأموال للجهات الحاكمة ، ولكن ذكرت بعض المصادر أن بعض متوليها أخذوا الرشوة في حوادث متفرقة ، ففي عهد السلطان الاشرف خليل بن المنصور قلاوون (٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠-١٢٩٣م) كان نائب السلطنة وأتابك العساكر[٦٧] الأمير بدر الدين بيدرا (ت٦٩٣هـ/١٢٩٣م) ، قد تلقى رشوة من سكان جبل (الجردتين وكسروان) في بلاد الشام لكي يخفف الضغط عليهم ، وبحجة عدم قدرته على الاستمرار في محاصرتهم، قَبِلَ الأموال منهم، وكل ما فعله السلطان تجاهه هو اللوم والتأنيب[٦٨]، مع العلم أنَّ الأمير بيدرا كان ممن عُرِفَ بالصلاح والتقوى والعقل، ومحباً للعلم والعلماء بحسب قول الصفدي[٦٩] .

كما ذكرت الروايات أنَّ نائب السلطنة طَشتَمُر الساقي المعروف بـ (حُمّص أخضر)، قد " صارت أرباب الدولة وأصحاب الأشغال كلها في بابه، وتقربوا إليه بالهدايا والتحف "[٧٠]، وأدى ذلك على ما يظهر في نهاية الأمر إلى إلقاء القبض عليه في أواخر سنة ٧٤٢هـ/١٣٤٢م، فضلاً عن أسباب أخرى منها تشدده مع بقية الأمراء، وعدم تنفيذ أوامر

السلطان[٧١]. كما اتُهم نائب السلطنة الأمير بَيبُغا أُرُس من لدن بعض الأمـــراء المماليـــك المتنفذين سنة ٧٥١هـــ/١٣٥٠م بأنه عيَّن ولاة الأعمال عن طريق البذل والرشوة ، فـــتم عزل كل من عينهم ذلك النائب[٧٢].

ولم تقتصر مثل هذه الأعمال على نواب السلطنة في القاهرة مركز الدولـــة ، وإنمـــا شمل نيابة الإسكندرية التي تم استحداثها سنة ٧٦٧هـــ/١٣٦٥م أيـــام ســـلطنة الاشـــرف شعبان بن الحسين بن الناصر محمد[٧٣] ، إذ تم تولية نائب عليها عن طريق البذل ، فقـــد ذكرت المصادر أن الأمير صلاح الدين خليل بن عرام رحل مـــن الإســـكندرية باتجـــاه القاهرة سنة ٧٧٨هـــ/١٣٧٦م بعد استدعائه من قِبَل السلطان الاشرف شعبان المار الذكر، لصدور أمرٍ بإلقاء القبض عليه ومصادرة أملاكه ، إلا أن هذا النائب بذل ألف ألف درهم (مليون درهم)، فأُعيد إلى منصبه نائباً للسلطنة في الإسكندرية[٧٤].

وهناك وظائف عسكرية عديدة ، ونحن هنا ليس بصدد تعدادها والحديث والتفصـــيل فيها ، ولكن نتناول ما أصاب البعض منها من فساد وبذل ورشوة ، فمن تلك الوظائف هي (الطبلخاناه)[٧٥]، إذ بذل المدعو مملوك بن سعيد سنة ٧٤٦هـــ/١٣٤٥م مبلغاً قدره ســـتة آلاف دينار، فتولى هذا المنصب[٧٦]، وهناك من أوقفت هذه الوظيفة لأجله نظير أمـــوال طائلة يبذلها ، فهذا الأمير جمال الدين الحاجب وقفت عليه سنة ٧٨٠هـــ/١٣٧٩م مقابـــل بذله عشرة آلاف دينار[٧٧]. وقد وصِفَت مثل هذه الأعمال برأي مؤرخي العصـــر الـــذين عزوا أسبابها إلى أن السلطنة صارت " بأيدي هؤلاء الأمراء، وكل من أراد شيئاً فعلـــه، فصار الرجل يلي الوظيفة من سعي فلان، وينزل إلى داره فيُعزَل في الحـــــال بـــأمر غيره، وكل أحد يتعصب لواحد ، وكل منهم يروم الرتب العلية... "[٧٨].

ومن الوظائف العسكرية التي دبَّ فيها الفســـاد هـــي (الدواداريـــة)[٧٩]، ففـــي ســـنة ٧٣٦هـــ/١٣٣٥م، أمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون بعزل الأمير سيف الدين بغـــا عن هذه الوظيفة، بسبب تقبله البراطيل[٨٠].

يظهر أن تقبُّل هؤلاء للرشوة والانغماس في الفساد كان أمـــراً طبيعيـــاً بحســـب مـــا يعتقدونه هم ، ولاسيما وأنهم قد بذلوا أموالاً طائلة ليتمكنوا من تولي هذه المناصب ، لـــذا فإنهم يعدّون أخذهم للأموال هو استرجاع وتعويض لما خسروه إلـــى أن وصـــلوا إلـــى مراكزهم هـــذه، وهـــذا بطبيعة الحـــال سيزيـــد من الفســـاد شيئاً فشيئاً وعاماً بعد عـــام

، وذلك لكثـــرة المتنافسين على هذه المناصب والوظائف، وهذا بدوره يؤدي إلى تولي من يدفع ويبذل أموالاً أكثر من المنافسين الآخرين، والدليل علـــى ذلـــك أنَّ الفســـاد الإداري والمالي والبذل والرشوة والبرطيل قد تضاعف مرات عديدة في عصر دولـــة المماليـــك الجراكسة عما كان عليه أيام دولة المماليك البحرية، فضلاً عن أسباب أخرى لها علاقـــة بتعقد النظام السياسي والإداري والمالي في عصر دولة المماليك الجراكسة.

الخاتمة :

مما مر ذكره يمكن قول الآتي:

- ❖ إن الفساد والرشوة مرض متأصل في نفوس عدد من البشر ، بدليل قِدَمه ووجوده في عصور قديمة وبقي مستمراً وسيستمر ، فضلاً عن وجود نواهٍ وتحذير ومنـــع ووعيد في التعاليم السماوية كافة ، عن إتيان أو التعامل بالرشوة وتوابعها كونهـــا مرض نفسي واجتماعي خطير له مردودات سيئة ووخيمة ليس على الفـــرد فقـــط وإنما على المجتمع ككل.
- ❖ عُرفت الرشوة والبذل والبرطيل والفساد عند أعلى سلطة فـــي دولـــة المماليـــك البحرية ، ألا وهو السلطان ، إذ أشارت الروايات – كما رأينـــا – إلـــى تـــورط بعضهم في تلقي أموال من أجل تعيين وزير أو نائب أو قاضٍ أو غيرهم، وهـــذا بطبيعة الحال أمر خطير للغاية ، لان المعروف والمُعوَّل عليـــه دائمـــاً أن مـــن يحارب الفساد ويواجهه ويحد منه ويعاقب من يقدِم عليه هو الســـلطان ، فكيـــف الحال إذا ما فسد السلطان ، فالنتيجة وخيمة جداً ولها أثرها ومفعولها السلبي على كل مفاصل الحياة.
- ❖ انتشرت البرطلة والبذل عند متولي الوظائف الإدارية والمالية، أو ما كان يســـمى حينذاك بالوظائف الديوانية ، سواء من خلال بذلهم الأموال الطائلـــة فـــي ســـبيل الحصول على هذا المنصب، أو من خلال تسويغهم لأخذ الأموال بصور وأشـــكال شتى من الذين يؤدون لهم أعمالهم، أي من خلال أدائهم لأعمالهم المكلفين بهـــا ، وهذا الشيء زاد من الفساد بشكل أكبر، لأن ذلك أدى إلى حصول منافسة علـــى المناصب والوظائف ، وحينها سيتولاها من بذل أكثر أموالاً من غيره ، وفي سبيل

تعويض الأموال التي بذلها لنيل منصبه ، يقوم باستيفائها من خلال ممارسته لعمله ولا يهمه إن كان حصوله على الأموال شرعياً وقانونياً أم غير ذلك.

- ❖ شجعت السلطنة المملوكية الفساد بصورة غير مباشرة وذلك بغضِّها الطرف عمن يقوم بالفساد، ومن ثم حينما تريد إبعاده وإقصاءه فسيكون ذلك سهلاً لامتلاكها أدلة ووثائق تدينه بالفساد، فضلاً عن مصادرتها لكل أملاكه السابقة او التي استولى عليها أو أخذها بالرشوة والبرطيل ، لتكون من حصة السلطنة ، حينها ستكون هذه السلطنة هي المستفيد الرئيس من كل ذلك.
- ❖ وصل الفساد والرشوة إلى القضاء تلك المؤسسة الدينية – الإدارية المهمة ، التي تعد المرتكز الأساس لسيادة العدل وإبعاد الظلم والحيف عمن وقع عليه الأذى والاعتداء ، فأدى ذلك إلى تعطيل الأحكام الشرعية الحقيقية ، وحَكَمَ القاضي المرتشي بما تمليه عليه مصالحه الخاصة وبقدر انتفاعه الشخصي فقط.
- ❖ شهدت المؤسسة العسكرية المملوكية فساداً في بعض الوظائف والمناصب التابعة لها ، وهذا أدى بطبيعة الحال إلى ضعف هذه المؤسسة المهمة التي تعد إحدى أهم مقومات الدول والممالك ، ونتيجة الفساد الذي أصابها رأينا كيف ضعفت هذه الدولة بفرعيها البحري والجراكسي شيئاً فشيئاً حتى كانت ضعيفة أمام اقل الأخطار الداخلية ، فضلاً عن الخارجية.

الهوامش وقائمة المصادر والمراجع:

١) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري الأفريقي (ت٧١١هـ/١٣١١م) ، لسان العرب ، (قم : دار أدب الحوزة ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج١٤، ص٣٢٢ ؛ الزبيدي ، محب الدين أبي فيض محمد مرتضى الحسيني (ت١٢٠٥هـ/١٧٩١م)، تاج العروس من جواهر القاموس ، تح: علي شيري، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م) ، ج١٩ ، ص٤٦٢.

٢) البذل : بذلتُ الشيء أبذله بذلاً ، أي أعطيته وجُدتُ به ، وهو أيضاً ضد المنع ، وكل من طابت نفسه بإعطاء شيء فهو باذل له. انظر: الجوهري ، إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ/١٠٠٣م) ، الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية، تح : احمد عبد الغفور عطا، ط٤(بيروت : دار العلم للملايين ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ج٤ ، ص١٦٣٢ ؛ ابن منظور ، لسان العرب ، ج١١ ، ص٥٠ ؛ الزبيدي ، تاج العروس ، ج١٤ ، ص٤٨ .

٣) ابن الأثير،عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم الجزري (ت٦٣٠هـ/١٢٣٣م)، الكامل في التاريخ، (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر– دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م)، ج١١ ، ص٤٨٥، ص٥١١؛ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت٨٠٨هـ/١٤٠٦م)،العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المعروف بتاريخ ابن خلدون،(بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات،١٣٩١هـ/١٩٧١م)، ج٣، ص٣٨٤.

٤) البرطيل : بكسر الباء مصطلح نبطي ليس من كلام العرب، وفي الأصل هو حجر مستطيل قدر ذراع تنقر به الرحى ، وهو المِعوَل أيضاً ، وقيل أن البرطيل يعني الرشوة ، أُخِذَ من الحجر المستطيل كأن الرشوة حجر رُميَ به ، أو شبهوه بالكلب الذي يُرمى بالحجر ، وقيل معناه (كرشوة) من المِعوَل ، لأنه يُخرَج به ما استتر ، فكذلك الرشوة. أنظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ج١١ ، ص٥١ ؛ الزبيدي ، تاج العروس ، ج١٤ ، ص– ص٤٩–٥٠ .

٥) الذهبي ، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م) ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تح : عمر عبد السلام تدمري ، ط١(بيروت : دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ج٥١، ص٣٨٦ ؛ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ/١٣٦٣م)، الوافي بالوفيات ، تح : احمد الارناؤوط وتركي مصطفى ، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ج٣ ،ص١٩٥، ج٧ ، ص٨٢، ج١٦، ص٢١٨، ج٢٠، ص١٧؛ المقريزي، تقي الدين أبي العباس احمد بن علي (ت٨٤٥ه/ ١٤٤١م) ، السلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور، (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٩–١٩٧١م) ، ج٢ ، ص٨١٩ ؛ ابن حجر العسقلاني ،

شهاب الدين احمد بن علي (ت٨٥٢هـ/١٤٤٨م) ، لسان الميزان ، ط٢ (بيروت : مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م) ، ج١ ، ص٣٠٩.

٦) اليعقوبي ، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت٢٩٢هـ/٩٠٥م) ، التاريخ ، (قم : مؤسسة فرهنك ، د.ت) ، ج١ ، ص٤٣.

٧) وكيع، محمد بن خلف بن حيان(ت٣٠٦هـ/٩١٩م)، أخبار القضاة، (بيروت:عالم الكتب، د.ت)، ج١، ص٥٥.

٨) سورة البقرة الآية: ١٨٨ .

٩) سورة النساء الآية: ٢٩ .

١٠)سورة القصص الآية: ٧٧ .

١١)سورة المائدة الآية: ٦٢ .

١٢)وكيع ، أخبار القضاة، ج١، ص- ص٥١-٥٣.

١٣) ابن حنبل ، ابو عبد الله احمد بن محمد (ت٢٤١هـ/٨٥٥م)، المسند، (بيروت: دار صادر ، د.ت) ، ج٢، ص١٩٠؛ ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ/٨٨٦م)، السنن، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت) ، ج٢ ، ص٧٧٥ ، كتاب الأحكام – باب التغليظ في الحيف والرشوة، رقم الحديث/ ٢٣١٣ ؛ أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ/٨٨٨م)، السنن ، تح: سعيد محمد اللحام، ط١(بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ج٢ ، ص١٦٠، كتاب الاقضية – باب كيف قضاء القاضي إذا أخطأ ، رقم الحديث/ ٣٥٨٠؛ الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ/٨٩٢م) ، الجامع الصحيح ، تح : عبد الرحمن محمد عثمان ، ط٢ (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ، ج٢ ، ص٣٩٧ ، أبواب الأحكام ، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم ، رقم الحديث/١٣٥١.

١٤) وكيع ، أخبار القضاة ، ج١ ، ص٤٧ .

١٥) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٤٨.

١٦) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٥٩.

١٧) الذهبي ، تاريخ الإسلام ، ج٤٨ ، ص٣١ .

١٨) المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تح: محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٤٠م) ، ص٣٧ ، ص٧٠ .

١٩) ابن كثير ، أبو الفدا إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت٧٧٤هـ/١٣٧٢م) ، البداية والنهاية ، تح : علي شيري ، ط١ (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) ، ج١٤ ، ص٧٥ ؛ المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص٣٩١،ص٤٤٣ ؛ ابن تغري بردي ، جمال الدين

أبي المحاسن يوسف الأتابكي (ت٨٧٤هـ/١٤٦٩م) ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تح : محمد حسين شمس الدين ، ط١ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م) ، ج٩ ، ص- ص١٣٤-١٣٥ .

٢٠) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، (بيروت : دار الجيل ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م) ، ج٢ ، ص- ص١٠٤-١٠٥ .

٢١) البداية والنهاية، ج١٤ ، ص٨١ .

٢٢) البلخش : نوع من الياقوت الأحمر ، منسوب إلى نواحي بلخشان او بذخشان من بلاد الترك تتاخم الصين. القلقشندي، أبو العباس احمد بن علي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م)، صبح الأعشى في صناعة الانشا ، (القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٣٣١هـ/١٩١٣م) ، ج٢ ، ص- ص٩٩-١٠٠ .

٢٣) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ج٤ ، ص- ص٣٣١-٣٣٢ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة، ج١٠ ، ص١٤٥ .

٢٤) المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص٦١٨ .

٢٥) المصدر نفسه، ج٢ ، ص٦٢٧ ، ص٦٦٣ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج١٠ ، ص٦٧ ، ص٧٦ ، ص- ص٨٠-٨١ .

٢٦) الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج٦ ، ص٤٠٦ ، ج٩ ، ص٢٩٤ ؛ المقريزي ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط ، (القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٢٩٤هـ) ، ج٢ ، ص٢١٩ ؛ السلوك ، ج٢ ، ص٦٩٦ ؛ ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ج٢ ، ص- ص ١٩١-١٩٢ .

٢٧) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج١٠ ، ص-ص١١٢-١١٣ .

٢٨) السلوك ، ج٢ ، ص٧٦٩ .

٢٩) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص-ص١٧٤-١٧٥ ؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة ، ج٤ ، ص٢٥٧ .

٣٠) المقريزي ، السلوك ، ج٣ ، ص٢٢١ .

٣١) النجوم الزاهرة، ج٩ ، ص١٣٥ .

٣٢) انظر: القلقشندي، صبح الاعشى، ج٤ ، ص- ص٢٨-٢٩ ؛ المقريزي ، السلوك ، ج٣ ، ص٢٤١ ؛ السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٩١١هـ/١٥٠٥م) ، حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١(القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م) ، ج٢ ، ص٢٢٤ .

٣٣) ناظر المال: هو من ينظر في الأموال وينفذ تصرفاتها ويرفع إليه حسابها لينظر فيه ويتأمله ، فيمضي ويردّ مايردّ، وهو المشرف الرسمي على الايراد والمنصرف في الديوان ولديه جميع البيانات الخاصة بالمتحصلات والمصروفات. ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٩ ، ص٤٠ ، هامش رقم (٤).

٣٤) ناظر الخاص: متولي هذه الوظيفة يكون متحدثاً في ما هو خاص بمال السلطان يتحدث في مجموع الأمر الخاص بنفسه ، وفي القيام بأخذ رأيه فيه. ابن فضل الله العمري ، شهاب الدين أبي العباس احمد بن يحيى القرشي (ت٧٤٩هـ/١٣٤٩م) ، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (دولة المماليك الاولى)، نشرته: دوروتيا كرافولسكي ، ط١ (بيروت : المركز الإسلامي للبحوث ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م) ، ص١١٥.

٣٥) كاتب السر: إحدى وظائف أرباب الأقلام (الوظائف المدنية) ومهمته قراءة الكتب الواردة على السلطان، وكتابة أجوبتها واخذ خط السلطان عليها ، وتعميمها وتصريف المراسيم وروداً وصدراً ، والجلوس لقراءة القصص(الشكاوى) بدار العدل والتوقيع عليها. المقريزي ، الخطط ، ج٢ ، ص٢٢ .

٣٦) الاسلمي مفرد الاسالمة ويسمون أحياناً المسالمة ، وتعني انه كان ذمياً واسلم .

٣٧) بيبرس الدوادار، ركن الدين بيبرس المنصوري (ت٧٢٥هـ/١٣٢٥م)،زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تح : دونالد. س.ريتشارد، ط١(بيروت: الشركة المتحدة للتوزيع، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ص٦، ص٢٥ ؛ اليونيني ، قطب الدين أبي الفتح موسى بن محمد الحنبلي البعلبكي (ت٧٢٦هـ/١٣٢٦م) ، ذيل مرآة الزمان ، ط١ (حيدر آباد – الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٧٤ – ١٣٨٠هـ/١٩٥٤-١٩٦١م) ، ج١ ، ص-ص٨٠-٨٢ ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج١٣ ، ص-ص٢٣٢-٢٣٣ ؛ المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص٣٨٤.

٣٨) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص-ص٢٣٢-٢٣٣؛ السيوطي، حسن المحاضرة،ج٢، ص- ص٢١٦-٢١٧.

٣٩) الذهبي، تاريخ الإسلام ، ج٤٩، ص-ص١٦٢-١٦٤ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة، ج٢ ، ص٢١٧ ؛ ابن العماد الحنبلي ، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن احمد بن محمد الدمشقي (ت١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تح : عبد القادر الارناؤوط و محمود الارناؤوط ، ط١ (دمشق : دار ابن كثير،١٤١٢هـ/١٩٩١م) ، ج٧ ، ص٥٤٤.

٤٠) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ،ج٤ ، ص٣٥٤.

٤١) المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص٧٥٣ ، ص٧٦٩ ؛ ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ج٤ ، ص-ص٣٦٠-٣٦١ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢ ، ص٢٢٤ .

٤٢) انظر: المقريزي ، الخطط ، ج٢ ، ص-ص٦٠-٦٢ ؛ السلوك ، ج٢ ، ص-ص٨٧٧-٨٨٣ ، ج٣ ، ص٢٣٤ ، ص٢٤١ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة، ج١٠ ، ص-ص١٥٢-١٥٣ ، ص١٧٣، ص-ص٢١٦-٢١٧ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢ ، ص٢٢٥ .

٤٣) المقريزي ، السلوك ، ج٣ ، ص٢٣٤، ص٢٤١ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢ ، ص٢٢٥.

٤٤) المقريزي ، السلوك ، ج٣ ، ص٣٢١ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢ ، ص٢٢٥.

٤٥) إنباء الغُمر بأنباء العمر ، تح : حسن حبشي ، (القاهرة : لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) ، ج١ ، ص٢٥٦.

٤٦) القلقشندي،صبح الأعشى ، ج٤ ، ص-ص٢٨-٣٠ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢ ، ص٢٢٤.

٤٧) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٩، ص-ص٦٦-٧٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤،ص١٢١؛ المقريزي، السلوك ، ج٢ ، ص- ص٢٤٣-٢٤٤؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج١، ص-ص٤٠١-٤٠٣.

٤٨) المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص٦٦٣ .

٤٩) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٦٢٧.

٥٠) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٢٩٣ .

٥١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤٩ ، ص١٦٣ ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات ، ج٢٩ ، ص٨١ ؛ ابن كثير، البداية والنهاية ، ج١٣ ، ص- ص ، ٢٨٥-٢٨٦.

٥٢) أبو شامة المقدسي ، شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل (ت٦٦٥هـ/١٢٦٧م) ، تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين ، تصحيح : محمد زاهد الكوثري ، عنى بنشره: عزت العطار الحسيني ، ط٢ (بيروت: دار الجيل ، ١٩٧٤م)، ص- ص٢٣٥-٢٣٦؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤٩ ، ص٢١؛ ابن كثير، البداية والنهاية ، ج١٣ ، ص٢٨٤ ؛ المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص٣٣٣ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٧ ، ص١٠٩ .

٥٣) كان قاضي قضاة الشافعية هو الأهم والأكثر سلطات من بقية قضاة المذاهب الباقية، كون مذهب السلطنة المملوكية الرسمي هو الشافعي.

٥٤) أبو شامة المقدسي، الذيل على الروضتين ، ص٢٣٤؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤٩ ، ص١٦٣؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢٩، ص٨١؛ ابن كثير، البداية والنهاية ، ج١٣، ص- ص٢٨٥-٢٨٦.

٥٥) المقريزي ، السلوك ، ج٣ ، ص٣١٩ .

٥٦) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٣٨٥ .

٥٧) ابن بطوطة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم الطنجي (ت٧٧٩هـ/١٣٧٧م)، تحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، المعروف برحلة ابن بطوطة، (بيروت : دار صادر ، ١٤١٤هـ/١٩٩٢م) ، ص٢٩ .

٥٨) المقريزي، السلوك، ج٢، ص١٣، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٨ ، ص- ص١٦٩-١٧٠.

٥٩) المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص٣٣٣.

٦٠) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٤٣٩ ، ص٤٤٣.

٦١) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ج٣ ، ص١١٣.

٦٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص- ص٢٢٥-٢٢٦ .

٦٣) المقريزي ، السلوك ، ج٣ ، ص٤٥٤.

٦٤) نائب السلطنة : هو القائم مقام السلطان ، ويحكم في كل ما يحكم فيه السلطان، وعلى اطلاع بالتقاليد والتواقيع والمناشير السلطانية، وعادته أن يركب بالعسكر في أيام المواكب ويكون الجميع في خدمته، وينوب عن السلطان في حالة غيابه، كما يلقب أيضاً بكافل الممالك ، لأنه يكفل الرعية ويعولهم. القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص- ص١٦-١٧ .

٦٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤ ، ص-ص١٦-١٧؛ السيوطي، حسن المحاضرة ، ج٢ ، ص١٣٠ ؛ عبد المنعم ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٤م) ، ج١ ، ص٤٣.

٦٦) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص١٧ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢ ، ص١٣٠.

٦٧) أتابك العساكر : أتابك : كلمة تركية ، تتكون من مقطعين (أتا) تعني: أب ، و(بك) تعني: السيد أو الأمير، ومعناها أبو العساكر وقائدها ، وهو لقب فخري ظهر في العصر السلجوقي في العراق ، واستمر إلى عصر المماليك وظل فخرياً ، لأن السلطان في الغالب هو من يقود الجيش. القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص١٨ ، ج٦ ، ص-ص٥-٦ ، ص٣٥ .

٦٨) الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج١٠ ، ص٢٢٤ ؛ المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص٧٧٩ .

٦٩) الوافي بالوفيات ، ج١٠ ، ص٢٢٤ .

٧٠) المقريزي، السلوك ، ج٢ ، ص٦٠٦؛ ابن تغري بـــردي، النجـــوم الزاهـــرة، ج١٠ ، ص-ص٥١-٥٣ .

٧١) المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص٦٠٦ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج١٠ ، ص٥٢ .

٧٢) المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص- ص٨١٨-٨١٩ .

٧٣) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص٢٤ ، ص-ص٦٣-٦٤ .

٧٤) المقريزي ، السلوك ، ج٣ ، ص٢٩٢ .

٧٥) الطبلخاناه : أمراء الطبلخاناه سُموا بذلك لأن لهم الحق في دق الطبول وغيرها مـــن الآلات في المواكب الرسمية ، أو حين التوجه في أمر مهم ، ولهم تفرعات أخرى بحسب ما يملكون من مماليك يعملون في خدمتهم ، فهناك أمراء مئين وأمراء ثمانين وأمراء ســـبعين واقلهـــم أربعين. القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص-ص٨-٩ ، ص١٥ ؛ ماجد ، نظم ســـلاطين المماليك ، ج١ ، ص١٤٦ .

٧٦) المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص٦٩٦ .

٧٧) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٣٤١ ؛ ابن حجر العسقلاني ، إنباء الغُمر ، ج١ ، ص١٧٩ .

٧٨) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج١٢ ، ص١٥٦ .

٧٩) الدوادارية: هي وظيفة تبليغ الرسائل،وعامة الأمور عن السلطان،وتقديم القصص والبريد إليه ،ويأخذ خط السلطان على عامة المناشير والتواقيع والكتب. القلقشندي، صبح الأعشـــى، ج٤، ص١٩.

٨٠) المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص٣٩١.

Administrative and Financial Corruption in Egypt during Naval State Bahri Mamluks

1250-1382 A.M)/ (648-784 A.H

Asst prof.Dr.Abdulkhaliq Khamees Ali

Abstract

This paper, which deals with the financial and administrative corruption in Egypt during the Naval Mamluks state , concludes the following :

- Bribe and corruption were known for the highest authority in the Naval Mamluks state , that is , the Sultan . Studies reveal that some were involved in receiving money for nominating a minister or a judge or else. This is basically dangerous because , traditionally, that who fights corruption , faces it and punishes those who do it is the Sultan himself. And how the case is when the Sultan is corrupted. The consequence is horrible because it casts its bad impacts and shadows on every part of life .

- Bribe became widespread for that who is in-charge of administrative and financial jobs, or the so-called ' official jobs ' , whether through spending large sum of money to get the post , or through justifying the money taken in different ways from those who work for them ,i.e., through doing their own jobs . This made an increase in corruption widely because it led to compete over posts and jobs. Thus , jobs were being given for those who paid more money , and in turn , they tried to indemnify the money spent for taking the post by doing their job and taking money no matter whether legally or not.

- The Mamluke Sultanate encouraged corruption indirectly through paying no attention to those who are corrupted , and when the Sultanate wanted to set the corrupted aside which was regarded very easy because there were files and documents which condemn the corrupted in addition to seize all their properties which were taken over by bribe then in turn became the property of the Sultanate that was the only beneficiary.

- Bribe and corruption reached to the court , the important religious and administrative institution , which is the basis of justice and that which protects those who are oppressed and victims of justice. This brought about breaking down the real lawful judgments and thus, judges sentenced the bribed and corrupted influenced by the personal interest .
- The Mamluke military institution witnessed corruption in some of its posts and jobs and this traditionally made this important institution which , is regarded the basic factor for states and kingdoms, to be weak. As a result of this , the state became weaker against the weakest internal threat beside the outer ones.